نشرة إخبارية
□ نشرة غير دورية□ العدد ٨٥ □ فبراير / شباط ١٩٩٥
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

قمة التنمية الاجتماعية

بدأ العد التنازلى لانعقاد " قمة التنمية الإجتماعية فى كوبنهاجن، حيث ينعقد المؤتمر فى الفترة من ٦-١٢ مارس/آذار ١٩٩٥ ، ويخصص اليومان الأخيران منه لحضور ومشاركة رؤساء الدول والحكومات..بينما يسبق ذلك إنعقاد منتدى المنظمات غير الحكومية الذى يبدأ فى ٣مارس/آذار- ويستمر لينهى أعماله مع نهاية المؤتمر..

ولقد أنهت اللجنة التحضيرية الثالثة أعمالها فى نيويورك بعد إجتماعات استمرت فى الفترة من ١٦إلى ٢٧ يناير/كانون ثان ١٩٩٥ بإصدار مشروع الإعلان ومشروع برنامج عمل المؤتمر..بينما لاتزال المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو الدولى تعقد إجتماعاتها لمحاولة الخروج بوجهة نظر متقاربة ، أو وضع خطة عمل لتنسيق حركتها فى المنتدى ، فضلا عن تنظيم الأنشطة الأخرى مثل عقد الندوات وورشات العمل والمعارض والفنون الشعبية..إلى آخر كل ما تتميز به المنتديات المصاحبة للمؤتمرات الدولية التى تنظمها هيئة الأمم المتحدة..

وفى هذا المجال شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، مع غيرها من المنظمات الاقليمية الموجودة فى مصر ، فى مناقشة القضايا الرئيسية التى ينعقد المؤتمر لمناقشتها وهى الفقروالبطالة والتفكك الإجتماعى ، وأعدت الأمانة العامة ورقة بملاحظات المنظمة على مشروع برنامج العمل ، بعثت بها إلى اللجنة التحضيرية الثالثة قبيل إنعقادها بنيويورك ، كما بعثت بها إلى السكرتارية العامة للمؤتمر..

وقد تضمنت ورقة المنظمة تأكيداً على مفهوم التنمية باعتبارها تشمل كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ، وذلك إتساقا مع إعلان التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى٤ديسمبر/كانون اول ١٩٨٦ فضلا عن التأكيد على ضرورة الربط بين التنمية والديمقراطية والمشاركة الشعبية الفعالة لجميع فئات الشعب المنتظم فى مؤسسات المجتمع المدنى ، مع الإنحياز للفئات المهمشة والأكثر حاجة للرعاية والحماية وهو ما تضمنه مشروع برنامج العمل..إلا ان المنظمة نبهت فى ورقتها إلى التناقضات التى تضمنتها ، الوثيقة فهى تقبل بمفهوم "العولمة" كمسلمة دون مناقشة ، بينما يطرح هذا المفهوم ذاته تناقضا حادا مع إمكانية التنمية الإجتماعية التى يدعو إليها المشروع.

كذلك نبهت المنظمة الى ما ينطوى عليه برنامج العمل من تناقض بين ماينادى به من قيام الدولة بدورها فى تحقيق التنمية، و بين التوجه للإنفتاح المطلق على السوق .

ولاحظت المنظمة كذلك أنه رغم تأكيد برنامج العمل على العديد من المبادئ التى أوردتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما فى ذلك حق المساومة الجماعية، فانه اغفل حق العمال في صور الاحتجاج السلمى بما فى ذلك الاعتصام والاضراب .

كما لاحظت المنظمة أن برنامج العمل يفتقد للبرامج الزمنية ، ومعايير المتابعة ، ودعت الى ضرورة أن تتلافى الوثيقة النهائية هذه الثغرة .

ودعت المنظمة لضرورة تحقيق البرنامج لاستفادة اكبر من المواثيق الدولية لحقوق الانسان وآلياتها التى تغطى التنمية الاجتماعية وبخاصة ماورد بالعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واعلان وبرنامج عمل فيينا .

ونبهت المنظمة أن وسائل الاعلام الحديثة والعولمة الثقافية التى تعرض لها التقرير تؤدى الى تزايد تهميش فئات من المجتمع في البلدان النامية ثقافيا واجتماعيا ، بل وتخلق نوعا من " الشمال والجنوب " في البلد الواحد ، وتزيد من الفجوة الاجتماعية .

كما سجلت المنظمة بأسف شديد اجراءات الحصار والتجويع الجماعى لشعوب بأسرها مثل العراق في ظل العقوبات الدولية التى ترتب عقوبات اقتصادية جائرة على مواقف يدفع ثمنها مجمل الشعب، وطالبت المؤتمر بأن يحدد موقفا من هذه الممارسات المتزايدة .

كما سجلت المنظمة أن الآثار التوزيعية لبرامج التصحيح والتكيف الهيكلى المطبقة في عدد كبير من بلدان الجنوب لاتؤدى في كثير من الأحوال الا الى تعميق حدة الفقر ، وازدياد الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

الآمال كبيرة ، وتتسع بقدر طموحات شعوب الجنوب فى مستقبل يتم فيه إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ، فى زمن يموت فيه من ١٣ - ١٨ مليون سنويا بسبب الجوع ويتعطل فيه عن العمل ما يزيد عن ٨٣٠ مليون ويعيش ما يزيد عن مليار فرد تحت خط الفقر.. فى نفس الوقت الذى يصل فيه ثراء البعض (من الأفراد أو الدول) إلى مستويات تفوق الخيال ..

المنظمة ترحب برد الحكومة اليمنية ، وتناشدها استكمال تحقيق بعض الحالات

تلقت المنظمة رسالة من السيد النائب العام للجمهورية اليمنية ينفى الوقائع التى اوردتها مذكرة للمنظمة عن بعض أوضاع حقوق الانسان فى اليمن فى اعقاب الحرب .

كانت المنظمة قد أعدت مذكرة تفصيلية بما تجمع لديها من معلومات مثيرة للقلق عن بعض أوضاع حقوق الانسان فى اليمن فى اعقاب الحرب ورفعتها الى الحكومة اليمنية فى ١٩٩٤/١٠/٧ .

خلاصة مذكرة المنظمة

تضمنت المذكرة المعلومات التى توافرت عن انتهاكات وقعت **أثناء الحرب وكنتيجة مباشرة** لها من نهب وتدمير بعض المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية فى الجنوب ، والاستيلاء على بعض مساكن المواطنين دون سند من القانون ، وقيام جماعات من المتطرفين المدنيين باقامة المعسكرات وامتلاك السلاح والتدرب عليه وقتل مواطنين ، ووقوع مظاهر عنف تعرضت لها النساء علناً دون تدخل من رجال الشرطة ، واعتقال بعض المواطنين تعسفياً من قبل هيئات عديدة غير الأمن والشرطة وبدون سند من القانون ، ومعاناة أسر المحتجزين فى تقصى مصير ذويهم لدى الأجهزة المتعددة التى تقوم بالاحتجاز . ومن بينها ميليشيات حزبية . والمشكلات الانسانية للمواطنين النازحين للخارج أثناء وبعد الحرب من مدنيين وعسكريين.

كما اثارت مذكرة المنظمة بعض الموضوعات التى تتعلق **بالحريات العامة** ومنها طرد وتوقيف العشرات من المواطنين والعاملين فى الجيش والامن والقطاع المدنى من اعمالهم ، واقالة قيادات نقابية انتخبت فى مؤتمرات عامة ، ووقف وفصل عدد من الصحفيين من اعمالهم ، واتخاذ اجراءات تقييدية أو عملية افضت الى توقيف بعض الصحف عن الصدور مثل حظر طبع الصحف فى المطابع الحكومية ، والاستيلاء على مقارات اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين واتحاد نساء اليمن ، وتدخل السلطة فى نشاط مؤسسات المجتمع المدنى الحزبية والانسانية من خلال جماعات موالية لها . وقد ضمنت المنظمة مذكرتها أمثلة محددة مدعمة بالوقائع والاسماء لكل ما وردها من شكايات تتعلق بهذه الموضوعات .

من **ناحية ثالثة** أثارت المنظمة فى مذكرتها مشكلتين كانتا موضع قلق مستمر وهما حالة السجون ، وأوضاع المختفين قسرياً ، وقد تناولت المذكرة تفصيلاً ما تجمع لدى المنظمة عن حالة السجون من ثلاثة جوانب أولها وجود سجون خاصة ومراكز احتجاز غير قانونية . والثانى يتعلق بحالة السجون التى لم يعد بعضها صالحاً للاستخدام الآدمى ، ويتعلق الجانب الثالث باساءة معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين وبخاصة مزاعم التعذيب . كما أشارت المنظمة لمخاوفها بشأن مصير عشرات الأشخاص الذين اختفوا فى السنوات الماضية من قبل الوحدة ولايزال مصيرهم مجهولاً ومن بينهم صحفيون وأطباء ومهندسون وموظفون حكوميون ومحامون . وأوردت بيانات عن بعض الحالات على سبيل المثال .

وقد ناشدت المنظمة الحكومة اليمنية فى ختام مذكرتها ، بتشكيل لجنة وطنية لدراسة مظاهر المعاناة فى المناطق التى تضررت من الحرب ، وكفالة الحماية الكاملة لمؤسسات المجتمع المدنى النقابية والحزبية وغيرها ، والاسراع باستكمال الاجراءات التى بادر بها السيد رئيس الجمهورية باتجاه تطوير اوضاع السجون بهدم سجن الفتح،والسماح بزيارة لجنة تقصى للحقائق من المنظمتين " العربية " و " اليمنية لحقوق الانسان والحريات الديمقراطية " بزيارة السجون واعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها ترفع مقترحات محددة بشأنها للرئاسة . واجراء تحقيق فى شأن المختفين لتحرى مصيرهم ووضع نهاية لمعاناة ذويهم ، واعطاء اهتمام خاص لقضية المرأة فى مواجهة المخاوف التى يثيرها تزايد صوت بعض التيارات الداعية للانتقاص من حقوقها بالمخالفة لاحكام الدستور .ووضع الالتزامات القانونية الدولية التى صادق عليها اليمن ، وفى مقدمتها العهدين الدوليين ، موضع الاعتبار بحيث لاتتعارض القوانين الوطنية مع تلك الالتزامات ، واستكمال الانضمام الى المواثيق الأخرى .

موجز رد السيد النائب العام

وقد تضمن رد السيد النائب العام ما يلى :-

١ - اننا لم نكتف بالرد على رسالتكم بما لدينا من معلومات بل لقد بعثنا مندوبنا الى الجهات التى تناولتها رسالتكم لكى نبنى ردنا على المعلومات الصحيحه ،فعند دخول القوات الشرعية عدن وحضرموت كان اشد ما تحرص عليه ان لايمس شخص أو يهدم منزل او تطلق رصاصة واحدة لانه بعد دخول القوات الى اجزاء كبيره من ضواحى عدن انتهت عندها المعركة ، ولكن عندما ادرك الانفصاليون ذلك قاموا قبل هروبهم مع مليشياتهم ومناصريهم بتخريب ونهب الممتلكات العامة والخاصة لكى ينسبوها الى القوات الشرعية ولدينا الأدلة من الوثائق التى تثبت ان الانفصاليين هم الذين قاموا بكل تلك الاعمال اللاانسانية قبل دخول القوات الشرعية بمدة .

٢ - القانون اليمنى حصر فى (م٥٠) من قانون الاجراءات الجزائية رجال الضبط القضائى كما وان القانون يجيز لهم اتخاذ اجراءات الحبس او الاستيقاف لفترة محددة ورجال الامن السياسى هم من رجال الشرطة ، اما الاعتقالات التى اشرتم اليها فهى غير صحيحة كون النيابة العامة تشرف على جميع السجون فى عموم الجمهورية بطريقة مباشرة وانها لاتالو جهداً فى القيام بزيارات للسجون بصفة دورية أو مفاجئة للتأكد من قانونية سجن أى شخص علاوة على وجود نيابة السجون فى معظم السجون المركزية بالمحافظات .

- كما وقد لفت نظرنا ما تطرقتم اليه من ان الأمن السياسى يقوم باعتقالات فى اماكن مجهولة الأمر الذى جعلنا نوفد مندوبنا الى هناك

لتقصى حقيقة ذلك وتأكد لنا بأنه لايوجد سجين رأى واحد هناك كما وان منظمة حقوق الانسان اليمنية قد قامت بزيارة الامن السياسى للبحث عما اذا كان هناك معتقلون ولم يجدوا شيئاً من ذلك .

- وحول ما اشرتم من انه يوجد سجون متعددة فى كل مرفق حكومى فذاك لاصحة له اطلاقاً باستثناء بعض الجهات التى يعد موظفوها من مأمورى الضبط القضائى .. فالنيابة العامة تعتبر ان حماية حريات المجتمع مهمتها الاساسية وهى كجهة قضائية تسعى بقدر الاستطاعة من اجل الا يسجن شخص دون ذنب ارتكبه بل اننا فى الغالب نتجاوز فى عملية الافراج عن بعض السجناء ممن قضوا فى السجن نصف أو ثلاثة ارباع المدة المحكوم بها عليهم رأفة بذويهم .. ولايوجد حالات اختطاف لاى مواطن مهما كانت اتجاهاته السياسية ، فاليمن تبنت نظام التعددية السياسية والحزبية ولكل مواطن الحق فى الانتماء الى اى حزب او تنظيم سياسى طبقاً للضمانات الدستورية والقانونية واعلان تطبيق قرار العفو العام أحد مظاهر هذه السياسة .

٣ - ساوى الدستور والقانون بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ونتيجة لذلك اخذت موقعها فى الاعمال المختلفة بما يتلاءم وتكوينها البيولوجى وتمارس كافة الحقوق العامة بما فيها الترشيح والانتخاب لعضوية البرلمان .

٤ - عندما تمكنت عصابة الرده والانفصال من الهروب الى الدول المجاوره ارغموا مجاميع كبيرة من القوات الخاضعة لسطوتهم لحمايتهم اثناء هروبهم حتى وصلوا الى اماكن آمنة استغنوا عن هذه المجاميع وسلموهم للدولة المضيفة لهم والتى بدورها رمتهم فى معسكرات مغلقة كما ذكرتم وكان الاولى بكم مخاطبة هذه الدول .. انما على كل حال فان اغلبية هؤلاء ، ان لم نقل كلهم. وقد وصل عدد العائدين الى ما يقارب (١٢) الف عائد وذلك استجابة لقرار العفو العام الذى اصدرته القيادة السياسية فى ٢٣ مايو ١٩٩٤ م اثناء الحرب الانفصالية .

٥ - الاسماء التى اوردتها رسالتكم ممن كانوا يشغلون مناصب وزارية معينه فى وزارة الاعلام ووزارة الثقافة وغيرها لم تتاثر حقوقهم الوظيفية تبعاً لموقفهم السياسى ولايزالون يمارسون اعمالهم بصورة اعتيادية كما وانه لم يصدر فى حقهم وقف او فصل عن الوظيفة ، ولكن الذى حصل فقط هو اجراء بعض التعديلات داخل اطار هذه الوزارات وبما تقتضيه ظروف المرحلة. وفيما يخص الصحفيين لم يمارس ضدهم اى اجراء قانونى او ادارى وان كان هروب بعضهم امر يخصهم ولا دخل لوزارة الثقافة فيه ، فحقهم مصان ودرجاتهم الوظيفية ايضا مصانه انما اذا ارادوا غير ذلك ، فذلك شأنهم . فعلى سبيل المثال الصحفى احمد الحبيشى رئيس تحرير صحيفة الوحدة وصل الى صنعاء بعد الحرب وتسلم كافة حقوقه من جهة عمله بل ومنح بدل سفر الى القاهرة بمهمة رسمية لكنه لجأ الى السعى لاصدار صحيفة هناك قال انها معارضه .. وقد كان ما ذكر رد المعنيين فى وزارتى الاعلام والثقافة بمناسبة تقصى مندوبنا للمعلومات الواردة فى مذكرتكم .

- وفيما يخص اقالات القيادات النقابية من اتحاد العمل فقد تم انتقال مندوبنا الى هناك لمعرفة - حقيقة ما اشرتم اليه بهذا الخصوص نظرا لكونها تتمتع باستقلاليتها باعتبار انها اطار نقابى ومنظمة غير حكومية وكان ردها موضحاً بالرسالة المرفقة مع هذا .

- وما اشرتم اليه فى موضوع توقيف صحف الحزب الاشتراكى فقد اوضح المعنيون فى الوزارة بان الوزارة لم توقف اى صحيفة ، وانما اوقفت تلك الصحف من قبل الحزب الاشتراكى نفسه . وقد عاد بعضها للصدور مثل صحيفة الثورى ولانعتقد انه يوجد قيود معينة على صدور اى صحيفة طالما التزمت بقانون الصحافة وعادات وتقاليد ومعتقدات المجتمع .

٦ - حقيقة ما اثير فى رسالتكم حول قيام حزب الاصلاح بالاستيلاء على مقار اتحاد الادباء والكتّاب اليمنيين واتحاد نساء اليمن فرع عدن ووجود مليشيات تابعه له .. فان مسئولى حزب الاصلاح اكدوا لنا انه لم يستول على اى مقر لاتحاد الادباء والكتاب او مقر - اتحاد نساء اليمن كما وانه ليس للاصلاح مليشيات او تنظم مسلح .

- واللجان التى اشرتم اليها فى توصياتكم هى موجودة بقرار حكومى وتعكف على دراسة ومعالجة اثار الحرب التى اشعلها عصابات الردة والانفصال وبحمد الله قطعت اشواطاً باهرة لانجاز مهمة وطنية شاملة تغطى جميع المناطق التى تاثرت من جراء هذه الحرب والمؤامرات السابقة لها واللاحقة عليها .

وقد أرفق السيد النائب العام برده **مذكرة من المكتب التنفيذى للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية اليمنية** جاء فيها :-

ان ماورد من ادعاءات حول انتهاك الحقوق والحريات النقابية والفصل التعسفى للقيادات النقابية امر مجاف ومتعارض مع حقائق الامور ومجرياتها .. وبكل تأكيد يمكننا القول ان قرار العفو العام طبق بحذافيره تطبيقاً " صارماً " ولم يتم اعتقال اى نقابى مهما كان انتماؤه السياسى كما لم يتم مداهمة منازل القيادات النقابية والانفصالية ولاحتى مساءلتهم او اسرهم . وفيما يخص اجراءات الفصل نورد ما يلى :-

أولاً :- اتخذ المكتب التنفيذى قرار فصل بحق العناصر الانفصالية من المكتب التنفيذى :- بسبب : خيانتهم للحركة النقابية اليمنية وانجرارهم وراء السمسره وبيع الاراضى والتهاون فى قضايا العمال المصيرية . ورفضهم تنفيذ قرارات المجلس المركزى ومكتبه التنفيذى وزج العمال وحركتهم النقابية فى المعركة وقيامهم باعمال التعبئة العسكرية وجمع الاموال بطرق غير مشروعة .

ثانياً :- استبعدت النقابات بعضاً من قياداتها والتى مارست خروقات تنظيمية ومالية تسىء الى وضعها وسمعتها النقابية وفقا

للانظمة وللوائح النقابية للنقابات العامة علاوة على مواقفها الخيانية لمبادىء واهداف الحركة النقابية اليمنية والثوره اليمنية .

ثالثاً : اتخذ المكتب التنفيذى قراره بفصل هيئة تحرير صحيفة صوت العمال وصادق المجلس المركزى باجماع اعضائه على هذا القرار بسبب :- رفض هيئة تحرير الصحيفة (وهم موظفون وليسوا نقابيين) لتوجيهات وقرارات المجلس المركزى ومكتبه التنفيذى بشأن سياسة الصحيفة باعتبارها لسان حال المجلس المركزى وانحيازها الكامل لاحد اطراف النزاع السياسى . والاثراء غير المشروع من خلال استغلال وضع الصحيفه .

وقد اعربت المنظمة عن ترحيبها بالرد الذى ارسله النائب العام بشأن ما ورد فى مذكرتها ، وتعتبر هذا الرد استطراداً لتقاليد الحوار المستمر بين المنظمة والحكومة اليمنية . كما تعتبر ان عدم اكتفاء النائب العام بالرد بما توافر لديه من معلومات ، وحرصه على ارسال مندوبين عنه للجهات المعنية للتحقق من بعض الوقائع خطوة ايجابية اضافية .

ولكن المنظمة تعتقد ان ثمة موضوعات من بين تلك التى اشار اليها النائب العام تحتاج لمزيد من التحقيق ، اذ اعتمد سيادته فى نفى ما ورد من مزاعم باستيلاء جماعات تابعة لحزب الاصلاح على مقار لبعض الاتحادات والجمعيات مثلاً على نفى الحزب نفسه ، كما ان نفيه لوجود سجون خاصة لا ينسجم مع بعض التصريحات المعلنة عن وجود هذه السجون . وسوف تواصل المنظمة متابعة هذه الموضوعات وغيرها مع السلطات .

وقائع ومتابعات

المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة يكشف الانتهاكات ويطالب بالتخلى عن مهمته

فى تقريره الى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة عن حالة حقوق الانسان فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، كشف السيد رينيه فليبر ، المقرر الخاص ، عن انتهاكات حقوق الانسان الفلسطينى فى الاراضى المحتله ، لكنه بدلاً من ان يخلص الى مقترحات لتعزيز حقوق الانسان هنالك خلص الى نتيجة مغايرة باقتراح التخلى ليس فقط عن خدماته ، ولكن أيضاً عن مبدأ تعيين مقرر خاص فى الاراضى المحتلة .

جاء التقرير ، الذى يقع فى ١٥ صفحة ، فى مقدمة وثلاثة أقسام، وخلاصة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات .

أوضحت **المقدمة** زيارة قام بها المقرر الخاص لاسرائيل والاراضى المحتلة فى الفترة من ١٦ ، ٢٧ اكتوبر ١٩٩٤ ولاحظت أن المقرر الخاص مازال هو الشخص الوحيد المفوض رسمياً الذى يسمح له بالذهاب إلى إسرائيل و الأراضى المحتلة ، وأن اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى وسائر العرب فى الأراضى المحتلة ، لم يسمح لها قط بالدخول إلى الأراضى المحتلة. ولم نتكمن أيضا من الدخول إلى غزة وأريحا وكانت تقوم بجمع شهاداتها من البلدان المجاورة.كما أضاف أن اتفاق المبادئ والإتفاقيات التالية له وحصول قطاع غزة وأريحا على الحكم الذاتى قد أدت إلى تغيير الوضع السياسى فى الأراضى المحتلة . وان السلطات الإسرائيلية ترد على الملاحظات التى توجه إليها وعلى جميع الإنتقادات المتعلقة بعدم مراعاة حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة بأن مواصلة الحالة التى شرع فيها سوف تحل المشاكل المطروحة وأنه لاينبغى التفكير فى أى مسعى مواز.

تعرض **القسم الأول** للأنشطة التى قام بها المقرر الخاص وتشمل لقاءات فى جنيف وتل أبيب والقدس وغزة ورام الله وصحراء النقب والخليل ، مع مسئولى لجان الأمم المتحدة والمسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين وزيارة لسجن "كيتزيوت" فى صحراء النقب والظاهرية بالقرب من الخليل.

وتعرض **القسم الثانى للإنتهاكات فى الأراضى المحتلة** وشمل ثلاثة موضوعات هى : الأشخاص ، والمياه ، والأملاك العقارية . وركز المقرر الخاص فى الشق المتعلق **بالأشخاص** على قضية الإحتجاز فأشار إلى مشكلة طول مدة الإستجواب، والظروف غير المقبولة التى يتم فيها، وضيق الزنزانات، والضغوط النفسية الجسيمة التى يتعرض لها المتهمون. وأورد الظروف الصحية التى لمسها من زيارته لمعسكر اعتقال **كيتزيوت** فى صحراء النقب الذى يضم ٨٥٣ سجينا منهم ٨٥ سجينا اداريا . وذكر أن هذا السجن ينبغى أن يغلق بسرعة . وأورد أن وجود هذا السجن فى صحراء النقب فى أرض إسرائيلية ، يخالف فى حد ذاته اتفاقية جنيف الرابعة التى تحظر احتجاز السجناء فى بلد غير بلدهم،كما اشار إلى الصعوبات الشديدة التى يعانيها أسر المسجونين والمحتجزين لزيارة ذويهم ، وشكوى السجناء الذين التقى بهم من الصعوبات التى يلاقونها وعدم تلقى ما يكفى من عناية فى حالة المرض ، وشيوع الأمراض الجلدية الناتجة عن انعدام الظروف الصحية ، وصعوبة تحويل الحالات الجسيمة إلى المستشفيات.

وأضاف المقرر الخاص أن السجناء الـ٨٥ المحتجزين قد انهوا مدة حكمهم واستبقوا فى الإحتجاز لمدة ستة أشهر وهى عقوبة قابلة للتجديد لمدة ثلاثة مرات لأنهم يعتبرون خطرين.

واشار المقرر الخاص إلى مشكلة **تقييد حرية تنقل الأشخاص** وأن اسرائيل تقوم بإتخاذ تدابير تأديبية جماعية ، بإغلاق منافذ

الأراضى ومناطق الحكم الذاتى فتمنع بذلك العمال الفلسطينين من الذهاب إلى عملهم فتحرمهم من الدخل الوحيد الذى يمكن أن يحصلوا عليه ، كما ترتب على ذلك أيضا منع الطلاب من التوجه إلى مدارسهم فى الضفة الغربية ويشمل هذا الإجراء أكثر من ٢٠٠٠٠ فلسطينى من قطاع غزة يعملون خارج إقليم الحكم الذاتى .

و أضاف المقرر الخاص أنه **فرضت قيود على حرية التجارة فى الخليل** بعد مذبحة الحرم الإبراهيمى فى ٢٥فبراير/شباط،وعلاوة على منع المسلمين من التوجه إلى مكان عبادتهم التقليدى ، تقرر حماية المستوطنة الصغيرة التى اقيمت فى قلب المدينة القديمة بإغلاق السوق المركزية فى الخليل . وتحتفظ السلطات على الدوام بهيئة مراقبة عسكرية قوية لحماية المستوطنين الساكنين فى وسط المدينة (من٤٠-٥٠ مستوطن) . كما أوضح ما يتعرض له الفلسطينيون من إستفزازات ومضايقات من جانب المستوطنين كالرمى بالحجارة وحرق السيارات وتحطيم النوافذ وما إلى ذلك. وأشار الى أن سكان الخليل قد تعبوا إلىحد كبير من هذا الوضع،وترك بعضهم بيوتهم لأنه لم يعد بإمكانهم أن يتحملوا انتهاكات أماكن اقامتهم . واكد " انه لايمكن هنا الا أن يساورنا شعور بأنه يتم اتخاذ كل أنواع التدابير لمنع قيام حياة اعتيادية فى الخليل ، ومن ثم تعزيز تهويد المدينة من خلال اجبار سكانها على الرحيل " كما خلص الى ان الخليل اصبحت نقطة حساسة بوجه خاص فى الاراضى المحتلة وان العنف قد يتفجر فى اى لحظة ، مما سيؤدى بطبيعة الحال الى قمع شديد . كذلك أوضح المقرر الخاص مناخ **عدم الأمن السائد فى الاراضى المحتلة** على صعيد القانون . واشار الى ان هناك علاوة على التشريع الاسرائيلى ، أوامر متعددة سارية المفعول اتخذتها السلطات العسكرية التى تدير الاراضى ، وتختلف القواعد من ناحية الى أخرى ومن منطقة الى اخرى تبعاً للحكام الذين اصدروها وحسب الاحداث التى جرت فى كل مكان ، وكثيراً ما تبقى سارية المفعول حتى لو زال السبب الذى برر اصدارها .

اما بخصوص **مسألة المياه** ، فقد أشار المقرر الخاص الى ان السلطة الاسرائيلية تتحكم فى توزيع المياه باستثناء (بيت لحم ورام الله) وتنظم استهلاك المياه بطريقة الحصص فيتخصص ١٢٠ م٣ فى السنة للساكن الواحد ، أما المستوطنون الاسرائيليون فيحق للواحد منهم ٦٠٠ م٣ فى السنة وحددت سعر المتر من المياه ١,٦دولار للفلسطينيين و٠,٦ دولار للمستوطنين . واضاف ان الاحتياطى السنوى من المياه يقدر بـ ٦٠٠ مليون م٣ خصص منها من ١٠٠ الى ١٢٠ مليون م٣ للفلسطينيين ، وظل الباقى فى ايدى الادارة الاسرائيلية التى تفيد منه المستوطنات . وكانت غزة تمنح قبل الحكم الذاتى ٢٠ مليون م٣ سنوياً خفضت الآن الى ١٠ ملايين ، ويجب التأكيد على أنه لايتوافر الماء الجارى لأغلبية الفلسطينيين .

واختتم المقرر الخاص حديثه فى هذا القسم بالحديث عن قضية **الاموال العقارية** واشار الى ان الكل يشهد على توقف زرع مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الاراضى المحتلة ، بينما اكد أن المستوطنات القائمة تتوسع ، وأنه يبدو أن طرق امتلاك الاراضى التى يملكها الفلسطينيون قد تطورت . ولاتجد الشكاوى القانونية عملياً أى صدى، ولايقبض مطلقاً على المذنبين ، ويتم نزع الملكية لانشاء طرق تسهل الوصول الى المستعمرات وتربطها ببعضها البعض .

كما اشار الى ان وسيلة القمع من خلال تدمير المنازل التى يختبىء أو يمكن أن يختبىء فيها " ارهابيون " لم تعد مستخدمه بطريقة منهجية الا ان هناك وسيلة أخرى هى ختم البيوت بالشمع الأحمر ، وأنه شاهد فى رام الله منزلاً سدت مداخله منذ عام ١٩٩٠ و مازال سكانه يعيشون فى عنبر صغير بنى كيفما اتفق أمام المبنى.ولاحظ أن ما من احد قادر على أن يقرر متى وكيف يجب فتح المنزل والسماح لمالكيه بإستخدامه . فلا توجد أية قاعدة فى هذا الشأن ، وتستمر العقوبة التى تقع على عائلة بأكملها دون أن يكون من الممكن الحصول على قرار جديد.

فى **القسم الثالث والأخير** تناول المقرر الخاص الوضع فى غزة فأشار إلى انه يلفه الغموض بعد بضعة أشهر من الحكم الذاتى وأن هناك مجموعة من المشاكل ترهق السلطة الفلسطينية. اشار من بينها الى : انتشار الأسلحة بين السكان مما يجعل مراقبة الأمن صعبة وأنه من الضرورى فرض رقابة على إمتلاك الأسلحة،و التوتر القائم بين السلطة الفلسطينية والمعارضة السياسيه وخطر وقوع مصادمات ،و صعوبة تطبيق الإتفاق المعقود مع إسرائيل والذى ينص على وجوب تدخل الشرطة الفلسطينية بناء على طلب شرعى من إسرائيل.مع مراعاة بعض الإجراءات وذلك فى إطار المساعدة المتبادلة،وعدم وجود تشريع واضح، كما أن الحكم الذاتى لم يؤد إلى توضيح القانون أوتوحيده. وأنه لايمكن أن تحل هذه المسألة إلا بإجراء انتخابات حرة فى مناطق الحكم الذاتى وإقامة سلطة تخول حق التشريع.

رغم انسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلى فمايزال يوجد ٤٥٠ جنديا لحماية المستوطنات الإسرائيلية فى الاقليم.

أما فى مجال البنية الأساسية فأن المرافق فى حالة يرثى لها، ومازالت مشكلة العمال البالغ عددهم من ٢٠-٣٠ ألفا قائمة، ويصل معدل البطالة حاليا إلى ٦٠٪وأن إعادة بناء غزة التى لا يتوافر لها تمويل مضمون، لن تستوعب جميع العاطلين عن العمل.

أما على الصعيد الإقتصادى فإن حالة غزة "تثير بالغ القلق" فأراضى المنطقة مقفرة ، والصادرات إلى المناطق الخارجية شبه معدومة، وتأتى غالبية المنتجات الإستهلاكية من إسرائيل ولايمكن تحقيق التنمية إلا بدعم مكثف من الخارج.

ويجب على السلطة الفلسطينية ، لكى تفى بإحتياجاتها الخاصة،أن تنشئ أو تعيد تنظيم إدارة عامة قادرة على جباية الضرائب،ولما كان السكان يعانون من البؤس ، فان الموارد الضريبية ستكون بالتأكيد ضعيفة وغير كافية لتلبية احتياجات السلطة السياسية حتى لو وصلت هذه الإحتياطات على وجه أكمل.

وحذر المقرر الخاص فى ختام هذا القسم من "أن دقة الوضع وبطء التحولات ، وتراجع الأمل فى حياة أفضل،لايمكن إلا ان تكون ذات خطر على إستقرار المنطقة بأكملها فى المدى الطويل.

أما **الإستنتاجات و التوصيات** التى أوردها المقرر الخاص فى نهاية تقريره فتفيد أنه لامجال لتجاهل الخطوات الإيجابية التى تم تحقيقها ، إلا أنه لابد من الإعتراف بأن أكبر الفرص لإحترام حقوق الإنسان لن تتوفر إلافى نهاية العملية التى بدأت ، فمن واجب المجتمع الدولى بالتالى أن يدعم هذه العملية وأطرافها دعما ماديا.

أشار المقرر الخاص الى انه هناك نقطتان لم يتناولهما فى تقريره لاتزالان دقيقتى الطابع وهما **القدس والمستوطنات** ففيما يتعلق بالأولى ، فإن ردود الفعل الفلسطينية على الاتفاق الأردنى - الاسرائيلى والموقف الذى اتخذه بعد ذلك الملك حسين تدل ، على الحساسية الخاصة التى تتصف بها هذه المسألة . أما فيما يتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية المزروعة فى الأراضى المحتلة، وكذلك فى غزة فسوف تشكل بالضرورة نقطة بالغة الدقة فى تنظيم العلاقات بين اسرائيل وجيرانها الفلسطينيين . وينبغى تحديد وضع هذه المستوطنات بوضوح ولايمكن حل مشكلة أمنها ، فى الأجل البعيد ، بالاحتفاظ بقوات متخصصة فى أراض استعادت استقلالها الذاتى ، فما بالك لو استقلت بقرات . وإن الوضع الحالى ، إذا لم يتم تحديده من جديد ، لايمكن إلا أن يؤدى الى مجابهات أليمة .

خلص المقرر الخاص الى انه لا للجنة الخاصة التى عينتها الجمعية العامة ، منذ احتلال الأراضى ، و لا الجمعية العامة ، ولا لجنة حقوق الانسان أفلحت فى تحقيق نجاح فى ميدان احترام حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة . وقد تعذر اتخاذ أى تدبير ملموس. ويتضح أن الإدانة السياسية غير فعالة ، والرأى العام الدولى يشبه الرأى العام الاسرائيلى : يبدو له أن الأمن يجب أن يسبق حقوق الانسان. كما استخلص ان الدول وحدها ، من خلال علاقاتها الثنائية أو المتعددة الأطراف ، هى القادرة على التأثير على الحكومة الاسرائيلية أو حتى على المفاوضين فى عملية السلام . وفى امكانها ان تشارك بنشاط فى انجاح المشاريع التى تم الشروع فيها من خلال تقديم مساعدة مالية وتقنية الى مناطق الحكم الذاتى .

وهذه الأفكار لاتقودنا الى التخلى عن شجب انتهاكات حقوق الانسان ولا الى عدم التدخل فى البلدان المهددة فيها هذه الحقوق . ولكن اذا كان حل المشكلة لايكمن فى مجرد شجب الوقائع عن طريق نشر تقرير فلنُقدِم ، اذن ، على تغيير هذا الأسلوب . ومن هذا المنطلق نقدم هذا التقرير ، خالصين الى اقتراح التخلى عن خدماتنا، بل والتخلى عن تعيين مقرر خاص فى الاراضى المحتلة . ان التقرير قد يريح الضمير ، ولكن يجب أن تقاس فعاليته بما له من أثر وبالطريقة الجادة التى يعالجه بها أولئك الذين يتوجه اليهم .

لجنة مناهضة التعذيب تناقش تقريرى المغرب وليبيا

١- المغرب

نظرت لجنة مناهضة التعذيب . فى التقرير الاستهلالى للمغرب فى اجتماعيها رقمى ٢٠٣ ، ٢٠٤ اللذين عقدا يوم ١٦ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٤ ، وقدمت الشكر للحكومة المغربية على تقريرها الذى قدمته فى الأجل المحدد وطبقاً لتوجيهاتها ، وعلى تعاونها مع اللجنة. كما اعربت عن تقديرها للجهود التى تبذلها الدولة فى مجال المراجعة الدستورية للقوانين. واللوائح بهدف مواءمتها مع أحكامة الاتفاقية ، والتى تجىء تعبيراً عن ارادة حقيقية لتوفير الشروط الضرورية لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، ومنع ممارسة التعذيب . والمعاملة القاسية اللانسانية والحاطة بالكرامة . كما أعلنت اللجنة عن ترحيبها بانشاء منصب " الوزير المكلف بحقوق الانسان " .

وفيما يتعلق بالموضوعات محل القلق ، عبرت اللجنة عن قلقها إزاء مزاعم التعذيب . وسوء المعاملة التى تلقتها من مختلف المنظمات غير الحكومية ، والتى تمارس فى مراكز الاحتجاز وخاصة أقسام الشرطة . كما أعربت عن قلقها من بعض القصور الذى يشوب الاجراءات الوقائية التى تكفل مناهضة حاسمة للتعذيب ، لاسيما الخلل الواضح فى اجراءات التحقيق واحالة مقترفى أعمال التعذيب للمحاكمة والذى يخلق انطباعاً بالافلات النسبى من العقوبة لمقترفى هذه الانتهاكات ، وهو ما يضر بتطبيق نصوص الاتفاقية . كما أعربت عن قلقها أيضاً ازاء عدم نشر الاتفاقية فى الجريدة الرسمية .

أوصت اللجنة بأن تواجه الدولة فى قوانينها الجزائية كل أشكال التعذيب ، بطريقة تشمل كل عناصر تعريف هذه الجريمة على نحو ما ورد فى المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب . كما أوصت بضرورة أن تعتمد الدولة آليات للمراقبة المنهجية والفعالة ، بهدف توفير الحماية الكافية للاشخاص الموقوفين . وأن تواصل جهودها بعمل اصلاحات أخرى فى قانونها الجزائى ، خاصة فيما يتعلق بادارة السجون ومدة الحراسة النظرية ، واجراء تحقيقات جادة مع المسئولين فى الأمن المشتبه فى اقترافهم أعمال تعذيب . وأن يحولوا للمحاكمة اذا جاءت نتائج التحقيق ايجابية . كما اوصت اللجنة أن تكثف الدولة برامج التعليم والاعلام والتكوين للمسئولين المختصين ، وأن تتخذ كل الاجراءات من اجل التنفيذ الفعلى للمادة (١٤) من الاتفاقية بشأن اعادة تأهيل ضحايا التعذيب وتعويضهم ، والنشر الفورى للاتفاقية فى الجريدة الرسمية .

واخيراً اكدت اللجنةعلى انها اذ تقدر تصديق المغرب على أغلبية الصكوك والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، تأمل أن ترفع الحكومة المغربية التحفظات التى تضعها على المادة (٢٠) ، كما تأمل فى الحصول على اجابات معروفة على جميع اسئلتها ، خاصة فيما يتعلق بالمختفين والمحتجزين الذين أبلغتها بهم المنظمات غير الحكومية .

٢ - ليبيا

كذلك نظرت اللجنة فى منتصف نوفمبر/تشرين الأول فى التقرير الدورى الثانى لليبيا ، وقد أعربت اللجنة عن ارتياحها من ان نصوص الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب قد ادمجت فى القانون الوطنى لليبيا ، وبأن ليبيا أفردت جريمة بالتعذيب كتهمة مستقلة .

لكن من ناحية أخرى أعربت اللجنة عن قلقها من ان، الحبس الانفرادى المطبق فى الجماهيرية لازال يهيء الظروف التى تقود الى انتهاك الاتفاقية . كما لاحظت بالقلق كذلك استمرار تلقى ادعاءات وجود تعذيب فى ليبيا من منظمات غير حكومية يمكن الاعتماد عليها ، حيث قدمت معلومات على صلة بأنشطة رقابية للجنة .

أوصت اللجنة السلطات الليبية بضمان الاتصال الحر للاشخاص المحتجزين بمحام وطبيب من اختياره والاتصال باقاربه فى كل مراحل الاحتجاز . كما أوصت بأن تستمر الحكومة فى مكافحة التعذيب من خلال : توجيه رسائل وتعليمات واضحة لشرطتها توفر برامج تعليمية لهم. وضمان تقديم الذين يرتكبون جرائم التعذيب للمحاكمة وفقاً للقانون. وحثت اللجنة الحكومة الليبية على النظر فى التبنى العلنى للمواد ٢١ ، ٢٢ من الاتفاقية. وفى نهاية تقريرها ، ودعت الحكومة أن ترسل للجنة اجابات مكتوبة على الاسئلة التى لم يتم الاجابة عليها .

وتناقش تقرير اسرائيل

كذلك قامت اللجنة بدراسة التقرير الأولى لاسرائيل فى ٢٥ ابريل ١٩٩٤ وقد توصلت اللجنة للنتائج التالية :-

أ - صادقت اسرائيل على الاتفاقية فى ٤ اكتوبر ٩٣ مع التحفظات على المواد رقم ٢٠ و ٣٠ . ولم تدل اسرائيل بتعليقات حول قبول نصوص المواد ٢١ و ٢٢ من الاتفاقية.

ب - أقرت اللجنة الموقف الذى تبنته الرابطة الطبية الاسرائيلية حين منعت أعضاءها من ملء استمارات اللياقة الصحية لضحايا سوء المعاملة داخل المعتقل .

جـ- أعربت اللجنة عن ارتياحها من أن التحقيقات فى شكاوى سوء معاملة المعتقلين لم تعد من اختصاص الشرطة والأمن العام وإنما من اختصاص وحدة خاصة لدى وزارة العدل . ومن أن اسرائيل قد قامت بمحاكمة المحققين الذين اخلوا بالقواعد المعيارية .

٢ - أعربت اللجنة عن قلقها من انه لم تتخذ هناك خطوات قانونية نحو تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب على الصعيد المحلى . لذا فإن الاتفاقية لاتشكل جزءاً من القانون الاسرائيلى كما أن نصوصها لايعتد بها فى المحاكم الاسرائيلية . كما اعربت عن أسفها من عدم الأخذ بتعريف التعذيب كما ورد فى المادة ١ من الاتفاقية .

٣ - كذلك أعربت اللجنة عن قلقها البالغ من أن القانون الاسرائيلى فيما يتعلق بذرائع " الأوامر العليا " و " الضرورة " يعد خرقاً لالتزامات الدولة بالمادة ٢ من الاتفاقية .

٤ - يقر تقرير لاندو على ما يبدو مسألة " الضغط البدنى باعتدال " كشكل قانونى للتحقيق ، وهذا تقرير ترفضه اللجنة تماماً : لأنه - وبشكل واضح يخلق ظروفاً تؤدى الى خطر التعذيب أو العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة . كما ان الابقاء على سرّية المعايير والتحقيقات فى أى قضية تفضى وبشكل حتمى الى بعض حالات المعاملة السيئة مما يتعارض مع اتفاقية مناهضة التعذيب .

٥ - عبرت اللجنة عن قلقها البالغ من العدد الهائل من حالات المعاملة السيئة فى المعتقلات ومنها حالات عديدة أدت الى وفاة المعتقلين .. هذه الحالات تم تسجيلها فى منظمة العفو الدولية ومنظمة الحق .

٦ - وقد أوصت اللجنة بالآتى :-

أ - الأخذ بجميع نصوص اتفاقية مناهضة التعذيب فى القانون المحلى الاسرائيلى .

ب - نشر اجراءات التحقيق برمتها بحيث تكون واضحة حتى تتسنى مقارنتها بالمعايير التى وضعتها الاتفاقية .

جـ - الأخذ ببرنامج فعال لتعليم وإعادة تعليم أفراد الأمن العام والجيش والشرطة والمهن الطبية لتعليمهم التزاماتهم تجاه الاتفاقية .

د - وضع نهاية عاجلة لممارسات التحقيق الحالية التى تخرق التزامات اسرائيل بالاتفاقية .

هـ - منح جميع الضحايا تعويضات وأن يتم إعادة تأهيلهم .

الجزائر :

المنظمة: مرة اخرى " الحوار هو الحل "

شكلت وثيقة " العقد الوطنى " التى صدرت عن ندوة (روما - ٢) بتاريخ ١٣ يناير/كانون الثانى ، باتفاق ثمانية أحزاب جزائرية رئيسية من بينها الجبهة الاسلامية للانقاذ ، نقطة تحول نوعية هامة بما احتوته من قراءة جديدة للأزمة الجزائرية تتميز بشمول الطرح واعتراف بواقع البلاد المتعدد ثقافياً وسياسياً واجتماعياً ، وبما تضمنته من ضمانات جوهرية يمكنها أن تكون قاعدة لبعث حوار وطنى حقيقى يفضى الى حل الأزمة ، وبما تمثله أحزاب " العقد الوطنى " من ثقل سياسىحيث تمثل أكثر من ٨٠٪ من أصوات الناخبين الذين شاركوا فى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر/كانون

أول ١٩٩١ . فقد نصت الوثيقة على التزام الأطراف الموقعة بالتعددية السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، والتمسك بدستور فبراير/شباط ١٩٨٩ ، ورفض العنف وسيلة للوصول الى السلطة أو البقاء فيها ، وعدم تدخل الجيش فى الشؤون السياسية ، واعتبار ان مكونات الشخصية الوطنية تتألف من الاسلام والأمازيغية والعروبة . ومن شروط المفاوضات ، نص " العقد " على ضرورة اطلاق سراح قادة الجبهة وجميع المعتقلين السياسيين ، والوقف الفورى لأعمال التعذيب وأحكام الاعدام وعمليات التصفية غير المشروعة ، وادانة الاعتداءات على المدنيين والأجانب والأملاك العامة ، والمطالبة بوقفها فوراً . وازالة القيود عن العمل السياسى والاعلامى ، والغاء قرار حل الجبهة الاسلامية ورفع تدابير الحظر عن الصحف والمنشورات . كما وجه المجتمعون " دعوة " عاجلة الى وقف المواجهات المسلحة وعقد مؤتمر وطنى يضم السلطة القائمة والقوى السياسية التى تمثل الشعب للفصل فى هيكلة السلطة الانتقالية ومدتها قبل اجراء انتخابات حرة وتعددية . كما رفض المجتمعون أى تدخل خارجى فى شئون الجزائر وأدانوا تدويل الأزمة ، مؤكدين أن الحل لايكون الا جزائرياً.

ورغم ما قوبلت به وثيقة " العقد الوطنى " بارتياح وتأييد كبيرين فى الجزائر وخارجها ، فقد أعلنت الرئاسة رفضها للوثيقة ، ووصفت الأحزاب المشاركة فى ندوة روما بأنها " لعبة فى يد مؤسسات وقوى أجنبية تسعى الى التدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد"، كما أعلنت اصرارها على اجراء الانتخابات الرئاسية قبل نهاية الصيف القادم . وعلى الجانب الآخر ، تبرأت الجماعة الاسلامية من الندوة واكدت أنها من " الملتقيات الجاهلية " ، كما وصفت الوثيقة بأنها " وثيقة الردة والعار " وأكدت تمسكها بقيام "خلافة اسلامية رشيدة على منهاج النبوة عن طريق الجهاد المسلح ". ورغم تأييد الشيخ على بلحاج ، الرجل الثانى فى الجبهة الاسلامية، لوثيقة " العقد الوطنى "، تشكك المراقبون فى قدرة قادة الجبهة على السيطرة على الجماعات الاسلامية المسلحة .

وبذلك حددت الوثيقة وبشكل واضح ملامح المشهد الجزائرى الراهن : أحزاب معارضة رئيسية تعارض سياسة " الاستئصال " الأمنى التى تنتهجها السلطات وترفض دعوة الرئيس زروال لاجراء انتخابات رئاسية ، وتدعو الى حل سلمى للأزمة عبر حوار وطنى على أرضية الوثيقة من جانب ، وكلا من الرئاسة الجزائرية تساندها المؤسسة العسكرية ، والجماعات الاسلامية المسلحة على الجانب الأخر ، حيث يراهن كلا الطرفين على العنف المسلح كوسيلة وحيدة للقضاء على الطرف الآخر . لذلك شهدت مرحلة ما بعد (روما - ٢) تصعيد خطيراً فى أعمال العنف المتبادل .

فعلى الصعيد الأمنى ، استمرت أعمال القتل المتبادل قائمة بشكل يومى ، وأفادت التقارير الواردة أن متوسط عدد القتلى يومياً يفوق الـ ٥٠ شخصاً من الجانبين . فقد استمرت السلطات الأمنية فى عمليات القتل العشوائى والمتعمد لعشرات من عناصر الجماعة الاسلامية خلال عمليات المطاردة و المداهمة ، وأفادت حصيلة رسمية أن قوات الأمن قتلت ما لايقل عن ٤٠٠ من العناصر الاسلامية المسلحة خلال الفترة ما بين ١ يناير/كانون الثانى و ١٥ فبراير/شباط . وعلى الجانب الآخر صعدت الجماعةالاسلامية من نطاق عملياتها المسلحة ضد رجال الأمن والدرك والجيش ، كما تكاثر عدد ضحايا عمليات الاغتيال من المدنيين . فقد صعدت الجماعة المسلحة عملياتها ضد الصحفيين ، وأصدرت فى منتصف يناير/كانون الثانى " بيانا" أعلنت فيه انها " ستنفذ حكم الاعدام فى كل صحفى لايتوقف عن ممارسة وظيفته) ، وبالفعل قتلت الجماعة المسلحة خمسة من الصحفيين خلال شهر يناير/كانون الثانى . كما حظرت "الجماعة الاسلامية " تدريس اللغة الفرنسية فى المدارس وهددت بالانتقام من مدرسى هذه اللغة ، وقد نفذت الجماعة تهديداتها وقتلت سيدة تدعى فاطمة الزهراء تعمل بتدريس اللغة الفرنسية يوم ١١ فبراير/شباط اثناء ذهابها الى المدرسة التى تعمل بها . وبذلك يرتفع عدد النساء الذين قتلوا خلال شهر يناير/كانون وحتى منتصف فبراير/شباط الى خمسة نساء من بينهن نبيلة دياهين (٣٥عاماً) رئيسة تجمع " صراخ النساء" كما اغتالت الجماعة المسلحة المواطن الفرنسى جوزيف بلعياش يوم ٢٢ يناير/كانون الثانى ليصل بذلك عدد الفرنسيين الذين قتلوا فى احداث العنف الى ٢٥ شخصاً .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تدين استمرار تدهور حقوق الانسان وتفاقم تجاوزات وانتهاكات اطراف الأزمة الجزائرية ، فإنها تناشد جميع الاطراف اعطاء فرصة للحوار بهدف اخراج البلاد سلمياً من أزمة العنف التى دخلت عامها الرابع .

المغرب :

فشل فكرة التناوب السياسى

شكل بيان الديوان الملكى المغربى ، الصادر يوم ١١ يناير/كانون الثانى ، باعلان قرار الملك الحسن الثانى تشكيل حكومة من أحزاب الغالبية السابقة بعد تعذر الحصول على اتفاق ازاء كافة مطالب المعارضة ، انتكاسة للجهود والمشاورات السياسية التى بدأت منذ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٤ بهدف تشكيل حكومة من أحزاب المعارضة كبادرة ايجابية نحو تكريس فكرة " التناوب السياسى " الذى يستند الى نتائج صناديق الاقتراع . وأرجع البيان فشل المشاورات الى " رفض كتلة المعارضة المشاركة فى حكومة ائتلاف تضم السيد ادريس البصرى وزير الداخلية والاعلام فى عضويتها . وقد أشار البيان الى ان " النزول عندها يمس مساً خطيراً سير المؤسسات المقدسة " .

وفيما أرجعت بعض المصادر فشل فكرة التناوب السياسى الى اصرار أحزاب المعارضة الرئيسية (الاتحاد الاشتراكى ، الاستقلال، العمل الديمقراطى) على ابعاد السيد ادريس البصرى عن وزارة الداخلية ، بسبب تدخل الادارة السافر فى الانتخابات التشريعية الأخيرة ، ولضمان الانسجام التام بين أعضاء الحكومة ، فقد أشارت مصادر أخرى الى ان أحزاب المعارضة الرئيسية كانت تدرك صعوبة استجابة الملك لطلب ابعاد وزير الداخلية فى ظل الظروف الأمنية الراهنة ، خاصة بعد تزايد الهاجس الأمنى فى أعقاب الاعتداءات المسلحة الأخيرة التى شهدتها بعض المدن المغربية ، ونجاح وزارة الداخلية فى اعتقال المتسببين فيها وتقديمهم للمحاكمة. وأرجعت هذه المصادر فشل المشاورات السياسية الى وجود خلافات داخل احزاب المعارضة الرئيسية .

وفى اعقاب ذلك ، اصدرت احزاب المعارضة الرئيسية " بيانا" مشتركاً رداً على بيان الديوان الملكى أكدت فيه " التزامها مواصلة النضال لاحداث التغيير الدستورى والسياسى فى البلاد " . كما صعدت من انتقاداتها للاوضاع السياسية الراهنة وخاصة هيمنة وزارة الداخلية على غالبية القطاعات الحكومية . كما أكد السيد محمد بوستة زعيم حزب الاستقلال المعارض ، الذى كان مرشحاً لتولى رئاسة الحكومة ، على ان معركة المعارضة ستتركز فى المرحلة القادمة على مواجهة هيمنة وزارة الداخلية على الحياةالعامة والتى يجب أن تنتهى .

وقد كلف الملك الحسن الثانى فى مطلع فبراير/شباط الدكتور عبد اللطيف الفيلالى بتشكيل حكومة جديدة تضم كتلة الوفاق الوطنى المؤلفة من أحزاب (الاتحاد الدستورى ، والحركة الشعبية ، والحزب الوطنى) . لكنه لم يغلق الباب نهائياً أمام فكرة التناوب السياسى . فقد أكد البيان الملكى على أن الملك يرى " أن أسباب الأمل فى اقامة حكومة التناوب خلال الدورة التشريعية الحالية تظل " واردة ومرغوب فيها " .

موريتانيا :

الافراج عن قادة المعارضة بعد استقرار الأوضاع الأمنية

تلقت المنظمة بارتياح أنباء قيام السلطات الموريتانية ، يوم ٤ فبراير/شباط الجارى ، بالافراج عن قادة المعارضة الثمانية الذين اعتقلوا يوم ٢٣ يناير/كانون الثانى إثر التظاهرات الاحتجاجية التى شهدتها العاصمة (نواكشوط) يومى ٢١ ، ٢٢ يناير ضد ارتفاع اسعار الخبز وبعض المواد التموينية والخدمات الرئيسية فى البلاد بنسبة ٢٥ ٪ . وقد جاء الافراج عن المعتقلين الثمانية بعد عودة الهدوء واستقرار الأوضاع الأمنية فى العاصمة . والقادة المفرج عنهم هم : أحمد ولد داداه زعيم حزب " اتحاد القوى الديمقراطية " وخمسة من مساعديه ، وحمدى ولد مكناس زعيم حزب " الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم " وأحد نوابه .

وكانت المنظمة قد تابعت بقلق وقائع وتداعيات التظاهرات الجماهيرية التى اندلعت فى العاصمة (نواكشوط) يوم ٢١ يناير/كانون واستمرت لمدة يومين ، احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبزوالارز والسكر والشاى والغاز والماء والكهرباء والهاتف . وقد تخلل التظاهرات الاحتجاجية - حسب ماأفادت الأنباء الواردة - بعض مظاهر العنف والشغب من جانب المتظاهرين ، حيث قاموا بتكسير زجاج المخابز واشعلوا النار فى احدها ، كما اتلافوا العديد من السيارات الخاصة والرسمية والمكاتب وواجهات المحلات التجارية . كما قطع المتظاهرون حركة السير فى الشوارع الرئيسية فى العاصمة ، وذلك برشق السيارات بالحجارة لاجبارها على التوقف، ووضع اكوام من اطارات السيارات المشتعلة وأعواد الحطب فى الشوارع . وأفادت المصادر أن قوات الأمن والدرك تصدت بالقوة لهذه التظاهرات ، حيث استخدمت القنابل المسيلة للدموع والهراوات المطاطية لتفريق المتظاهرين .

وقد نفت احزاب المعارضة الرئيسية علاقتها بهذه التظاهرات، واكدت على انها كانت " احتجاجاً عفوياً على ارتفاع الاسعار " ، اتهمت السلطات المعارضة بالتخطيط لها والتحريض عليها ، وقامت باتخاذ عدة اجراءات أمنية مشددة ، تمثلت فى اعلان حظر التجول والاجتماع والتظاهر فى العاصمة ودفعت بقوات اضافية من الدرك والجيش الى الشوارع . كما شنت حملة مداهمات واعتقالات فى صفوف المعارضة ، اسفرت عن اعتقال قادة المعارضة الثمانية ووضعهم قيد الاقامة الجبرية فى اماكن متفرقة فى البلاد . وقد أعلنت المصادر الرسمية فى حينها ان اعتقال قادة المعارضة " اجراء مؤقت " وان السلطات ستفرج عنهم " حينما تستتب الأوضاع الأمنية " .

كما أوردت المصادر قيام السلطات الأمنية يوم ٢٤ يناير/كانون الثانى بمداهمة مقر حزب " الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم " ، حيث كان ممثلون لسبعة احزاب معارضة يعقدون اجتماعاً بهدف تنسيق المواقف ازاء الوضع . وقد ألقت قوات الأمن قنابل مسيلة للدموع داخل المقر ، وفيما اوردت بعض المصادر انباء عن اعتقال معظم الحاضرين ، اكدت مصادر حزبية عدم حدوث أية اعتقالات وأن الهدف الرئيسى من المداهمة كان " منع انعقاد مؤتمر الاحزاب". كما أعلنت مصادر حزبية اخرى ، ان قوات الأمن قامت خلال اندلاع الاحداث وتوتر الاوضاع الأمنية بفرض حصار شديد على مقارات الاحزاب فى العاصمة ومنعت الدخول والخروج منها . كما حظرت السلطات مهرجان شعبى لحزب الاتحاد الديمقراطى كان من المقرر عقده يوم ٢٦ يناير/كانون الثانى .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تسجل ترحيبها بالافراج عن قادة المعارضة وارتياحها لعودة الهدوء واستقرار الاوضاع الأمنية فى البلاد ، فانها تناشد السلطات الموريتانية بالتزام المواثيق الدولية التى صادقت عليها والتى تمنع التصدى بالقوة والعنف لصور التعبير السلمى عن الاراء ، ومن أهمها الحق فى التظاهر والاضراب .

مصر :

بداية عنيفة للعام الجديد تدعو لاعادة تقييم " الحل الأمنى "

بدأ العام ١٩٩٥ بداية عنيفة على صعيد المواجهة المحتدمة بين الحكومة والجماعات الاسلامية المسلحة ، بشكل يثير التساؤل حول مسار الازمة وتداعياتها على الحقوق والحريات الاساسية فى البلاد ففى اليوم الثانى من العام ١٩٩٥ ، قامت " الجماعة الاسلامية " المسلحة فى محافظة المنيا بثلاث عمليات فى مناطق متفرقة من مدينة " ملوى" تعد الاكبرمن نوعها ، أسفرت عن مقتل ٨ من رجال الشرطة و٣ من المواطنين . وقد عزت المصادر الأمنية هذه العمليات الى " انتقام " الجماعة الاسلامية لمقتل ستة من قياداتها فى معركة مع الشرطة يوم ٢٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٥ ، وقد اعقب هذه الاحداث موجة جديدة من أعمال العنف أسفرت عن مصرع مالا يقل عن ٩١ شخصاً من بينهم ٢٦ من رجال الشرطة و٥٤ من عناصر الجماعة الاسلامية ، و١١ من الواطنين ، وذلك خلال الفترة من مطلع العام ١٩٩٥ وحتى منتصف فبراير / شباط الجارى . . وبذلك تبلغ حصيلة أعمال العنف خلال هذه الفترة ما يزيد عن ثلث مجمل ضحايا العنف خلال العام ١٩٩٤، الذى سقط خلاله مالا يقل عن ٢٧٩ قتيلاً .

وتكشف القراءة التفصيلية لواقع هذه الأرقام عن استمرار تصعيد " الجماعة الاسلامية " المسلحة لعمليات اغتيال صغار رجال الشرطة من الجنود والخفراء والمخبرين السريين بهدف الانتقام واضعاف هيبة الدولة والحصول على الأسلحة . واستمرار نهجها فى قتل المواطنين الابرياء بشبهة تعاونهم مع أجهزة الأمن ، حيث قتلت الجماعة مالا يقل عن خمسة مواطنين فى مدينة ملوى خلال هذه الفترة . وقد أدى ذلك الى اندلاع شرارة الثأر بين عائلات المدينة .

وعلى الجانب المقابل ، لاحظت المنظمة العربية لحقوق الانسان استمرار ظاهرة افراط رجال الشرطة فى استخدام الاسلحة النارية بطريقة عشوائية اثناء الاشتباكات مع العناصر الاسلامية بما أدى الى سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا . ومن أبرز الاشتباكات التى وقعت بين أجهزة الأمن وعناصر الجماعة الاسلامية المسلحة خلال هذه الفترة ، معركة يوم ٨ يناير/كانون الثانى بمدينة ٦ اكتوبر والتى اسفرت عن مصرع خمسة من عناصر الجماعة الاسلامية ، ومعركة يوم ٢٨ يناير/كانون الثانى بمغارة بنى خالد بمدينة سمالوط بالمنيا ، وأسفرت عن مقتل ١٢ من العناصر الاسلامية .

كما رصدت المنظمة تواصل الحملات الأمنية الاجهاضية والوقائية فى محافظة المنيا ، وتوسيع دائرة الاشتباه والاحتجاز العشوائى لتشمل قطاعات واسعة من الاهالى لاعلاقة لهم بالصراع واستمرار " حظر التجول " المفروض على مدينة ملوى وبعض القرى التابعة لها وإزالة مساحات واسعة من زراعات القصب وحرق وهدم منازل أهالى بعض اعضاء الجماعة الاسلامية الهاربين . وقد رصدت بعثة النظمة المصرية لحقوق الانسان فى هذا الصدد ٧ منازل تم هدمها بقرية المحرص و٥ منازل بقرية الروضة ومنزلاً بقرية أدقا ، وحرق ٤ منازل فى قرية الروضة والمحرص .

وتظل من اهم تطورات المواجهة توسيع دائرة الصراع لتشمل بجانب الجماعات الاسلامية المسلحة ، جماعة " الاخوان المسلمين " المحظورة . وهو الأمر الذى ربما يؤدى الى اضفاء طابعاً سياسياً على المواجهة بدلاً من طابعها الأمنى البحت والذى يدعم مقاومة الحكومة لأعمال العنف والارهاب .

تصاعد الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطينى .. وتردى أوضاع حقوق الانسان فى غزة

تصاعدت الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطينى بشدة عقب العملية الفدائية ضد عسكريين اسرائيلين فى ناتانيا يوم ٢٢ يناير/كانون ثان الماضى . فرغم أن هذه العملية استهدفت محطة لسيارات خاصة بالجنود ، وليس بالمدنيين ، ومن ثم تدخل ضمن أعمال المقاومة المشروعة لقوات الاحتلال ، فقد ردت السلطات الاسرائيلية بتصعيد حاد لاجراءات القمع . وقامت باعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيين فى الضفة الغربية ، وخاصة من انصار حركتى "حماس" و " الجهاد الاسلامى " العاملين فى المؤسسات الخيرية ومدارس وجامعات وطلاب ، أى من المدنيين الذين لاصلة لهم بأعمال المقاومة المسلحة . وشملت الاعتقالات أعضاء مجلس اتحاد طلاب جامعة الخليل.

وتتزايد الدلائل على تعرض المعتقلين للتعذيب فى السجون الاسرائيلية خلال استجوابهم . فقد توفى فى يناير الماضى الشاب نديم محمود عمران فى سجن فارة بنابلس ، بعد أيام من اعتقاله. حيث اتُهم بالانتماء لحركة (حماس) ، ثم أُعلن عن وفاته.ولم تستجب سلطة الاحتلال لطلب منظمة " الحق " للدفاع عن حقوق الانسان بأن يقوم أطباء مستقلون بتشريح جثته لتحديد سبب الوفاة .

وتزامنت الاعتقالات الأخيرة مع قيام الحكومة الاسرائيلية باغلاق الأراضى الفلسطينية المحتلة ، بما فيها غزة وأريحا . وتم تشكيل لجنة خاصة لانجاز ما اسمته الاحتلال " الفصل التام " لهذه الاراضى عن اسرائيل وجرى نشر كلاب بوليسية عند المقابر على امتداد " الحدود " على الضفة الغربية ، مع بدء الاعداد لاقامة حاجز اليكترونى ضخم يحيط بقطاع غزة . وتذكرنا هذه الاجراءات

بالتدابير العنصرية التى اشتهرت بها السلطات النازية فى المانيا ، حيث كانت تستخدم الكلاب لحراسة معسكرات الاعتقال البشعة . كما تعيد للأذهان سياسة المعازل والفصل العنصرى (أباريتد) التى كانت مطبقة فى جنوب افريقيا قبل الغاء العنصرية .

وهكذا تسفر السلطات الاسرائيلية عن وجه عنصرى اكثر وضوحاً من اى وقت مضى . فالاغلاق المتكرر للأراضى المحتلة يحولها الى سجن كبير لايختلف عن المعازل العنصرية ، ويمثل غياباً جماعياً للشعب الفلسطينى ، وانتهاكاً لحق الانتقال والعمل ، فى الوقت الذى يتمتع الاسرائيليون بحرية الانتقال الى منطقة المستوطنات المميزة فى غزة . ويحدث ذلك دون أى مؤشر على ان يكون الفصل الذى تنتهجه اسرائيل مقدمة للاعتراف بنوع من الاستقلال السياسى الفلسطينى . فعلى سبيل المثال رفض رابين اقتراحاً لبعض وزرائه باقامة سور أمنى على طول الحدود مع الاراضى المحتلة ، حتى لا يكون اعترافاً بوجود حدود سياسية .

ويواكب ذلك استكمال حلقات استيطان القدس المحتلة، بعد اقرار خطة لاقامة حى سكنى جديد فى القسم الشرقى من المدينة يستوعب حوالى ٢٥ ألف مستوطن يهودى . واعترف المتحدث باسم مجلس مدينة القدس فى أول فبراير بأن ٧٥ من أصل ٤٦٠ هكتارا خصصت لاقامة الحى الجديد ، تمت مصادرتها من اصحابها الفلسطينيين . وتأتى هذه الخطة ضمن مشروع " القدس الكبرى " التى صارت مساحتها تعادل حوالى ٣٥ ٪ من مساحة الضفة وفى الوقت نفسه شددت الحكومة الاسرائيلية ضغوطها على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى لاتخاذ مزيد من الاجراءات ضد قوى المعارضة الفلسطينية . ولذلك استبق السيد ياسر عرفات اجتماعه مع رابين فى ٩ فبراير/شباط بحملة اعتقالات واسعة فى غزة ركزت على عناصر حركة " الجهاد الاسلامى " التى اعلنت مسئوليتها عن عملية ناتانيا ، وعناصر " الجبهة الديمقراطية " التى اعلنت مسئوليتها عن عملية قتل حارس اسرائيلى فى غزة يوم ٦ فبراير/شباط . وشملت الاعتقالات المتحدث باسم حركة الجهاد فى غزة عبد الله الشامى .

ولأول مرة ، تعلن سلطة الحكم الذاتى عن اعداد المعتقلين ، الذين قالت انهم ٦٥ شخصاً منهم ٣٠ ينتمون الى حركة الجهاد ، و٣٥ من الجبهة الديمقراطية . لكن قالت الجبهة الديمقراطية ان عدد المعتقلين من عناصرها وصل الى ١٠٠ شخص .

كما تم اغلاق " مكتب الابرار الصحفى " الذى ينشر صحيفة الاستقلال الاسبوعية ، واعتقال رئيس تحريرها و٧ من العاملين فيها. وقالت سلطة الحكم الذاتى انه تم العثور فى المكتب على (بيانات تحرض على العنف وعلى أختام للشرطة الفلسطينية .

ورغم ان المنظمة العربية لحقوق الانسان لاتعتبر مقاومة الاحتلال - التى تجيزها الشرعية الدولية - جرماً ، فهى تطالب بمحاكمة عادلة للمعتقلين لدى سلطة الحكم الذاتى . وتنوه بأن أحداً من المعتقلين منذ تولى هذه السلطة صلاحيتها لم يقدم لمحاكمة ، فى الوقت الذى يعانى النظام القانونى فى غزة وأريحا من ارتباك شديد . وقد أعلنت هذه السلطة أن السيد عرفات وقع مرسوماً فى ٧ فبراير/شباط بانشاء " محكمة أمن الدولة " .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر:

اعتقالات فى صفوف جماعة " الاخوان المسلمين "
واحتجاجات نقابية واسعة على تعديل قانون النقابات

تابعت المنظمة ببالغ القلق قيام السلطات الأمنية يوم ٢٢ يناير/كانون الثانى بالقبض على ٢٨ قيادياً بارزاً من جماعة "الاخوان المسلمين " واحالتهم الى نيابة أمن الدولة." طوارىء " التى قررت حبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بعد أن وجهت اليهم تهم " الانضمام لمنظمة سرية تسعى لقلب نظام الحكم بالقوة وحيازة مطبوعات واجراء اتصالات مع جهات أجنبية " . ومن بين المقبوض عليهم ثمانية من اعضاء نقابة الاطباء على رأسهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد للنقابة ، وعدد من المهندسين والصيادلة البارزين ، مما أثار حركة احتجاجات واسعة داخل هذه النقابات .

وقد صعدت الحكومة الأزمة مع النقابات المهنية التى يسيطر اعضاء من جماعة " الاخوان المسلمين " على غالبية مجالسيها ، باستصدار قانون جديد من مجلس الشعب يوم ١٢ فبراير/شباط بتعديل القانون (١٠٠) الخاص بالنقابات المهنية. وتنص التعديلات على ان تجرى الانتخابات لجميع المستويات النقابية عن طريق الانتخاب المباشر بالاقتراع السرى ، وتشرف عليها لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية التى تقع فى دائرة الانتخاب وعضوية اقدم أربعة رؤساء فى المحكمة ذاتها . كما تنص على تخصيص لجنة انتخاب فرعية لكل خمسمائة عضو على الاكثر ممن لهم حق الانتخاب ، وتحدد اللجان الفرعية قبل الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية ويعلن عن اماكنها فى مقار النقابات العامة والفرعية وذلك بالاستعانة بالجهات الادارية المهنية . كما يخول للجنة القضائية المشرفة على الانتخابات اختصاصات تحديد مواعيد فتح باب الترشيح واغلاقه ومواعيد الانتخابات وتعيين مقار لجان الانتخاب ومراجعة سجلات قيد الاعضاء فى النقابة والفصل فى طلبات الاعتراض وفى التظلمات واعلان نتيجة الانتخاب .

وقد انتقد عدد من نواب مجلس الشعب سرعة تمرير القانون فى المجلس وعدم عرض التعديلات على النقابات المهنية بصفتها صاحبة الشأن . وابرزت المصادر النقابية ، انها تعطى للحكومة الفرصة للتدخل فى الانتخابات النقابية ، إذ تتيح للجنة القضائية ان

تستعين بمن تراه من الموظفين فى الأجهزة الادارية المختصة لمعاونتها فى الاشراف على الانتخابات . وان هدفها الحقيقى هو التدخل فى شئون النقابات وابعاد قيادات التيار الاسلامى المنتخبة عن مجالسها .

وقد ناشدت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات الأمنية بالافراج عن قيادات الاخوان المقبوض عليهم ، وانتقدت سرعة تمرير تعديلات قانون النقابات المهنية دون عرضها على الجمعيات العمومية لهذه النقابات بصفتها صاحبة الشأن والاختصاص ، وذلك بالمخالفة لاحكام العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

المنظمة تتوجد بالشكر للسفارة الهولندية بالقاهرة لمساعدتها فى حل مشكلة مواطن سورى تقرر ترحيله

توجهت المنظمة بالشكر لسيد سفير هولندا بالقاهرة على تدخلاته لدى الحكومة الهولندية لمنح المواطن السورى محى الدين كامل الحصرى لجوءاً سياسياً . بهولندا .. وكان السيد الحصرى مقيماً بجمهورية مصر العربية وانتهت اقامته بها فى ١٩٩٤/٥/٥ وسبق له ان تقدم بطلب لجوء لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة وقيد تحت رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ .. والتمس السيد الحصرى تدخل المنظمة لتزكية طلبه ، وقامت المنظمة بمخاطبة المفوضية التى وعدت ببحث حالته واتخاذ الاجراءات الممكنة لحلها .. وفى اعقاب ذلك ، قامت السلطات المصرية بالقاء القبض على السيد الحصرى وأودعته سجن الترحيل بالخليفة تمهيداً لترحيله الى سوريا نظراً لعدم قانونية اقامته فى حين انه كان حاملاً لاوراق تفيد بصلته للمفوضية .. عندئذ فوضت المنظمة احد اعضائها المحامين لمتابعة اجراءات الافراج عنه .. كما اجرت عدة اتصالات بكل من مسئولى وزارتى الداخلية والخارجية بجمهورية مصر العربية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية السيد الحصرى .. وأسرعت بمخاطبة السيد سفير هولندا بالقاهرة للنظر فى حصول المذكور على لجوء سياسى بهولندا وذلك خشية عودته الى بلده نظراً لظروفه السياسية ..

وقد توجت هذه الجهود والاتصالات بموافقة الحكومة الهولندية على منح السيد الحصرى لجوءاً سياسياً هناك .. وقد أخطرت المنظمة السلطات المصرية بذلك حتى يتم الافراج عن السيد الحصرى .. الا انها اصرت على احتجازه لحين مغادرته البلاد متوجهاً الى هولندا موطنه الجديد .

اليمن :

المنظمة تطالب بالتحقيق فى واقعة الاعتداء على د. السقاف وتؤكد على الحق فى حرية الرأى والتعبير

فى اعتداء جديد على حرية الصحافة ، منعت وزارة الاعلام طباعة صحيفة " الأيام " اليمنية . ففى ٣ يناير/كانون الثانى أبلغت مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة ناشرى الجريدة بعدم امكانية طباعة العدد ٢٠٠ من الصحيفة الذى كان من المزمع صدوره فى ٤ يناير رغم دفع فاتورة الطباعة واستلام المؤسسة ٩ صفحات من العدد .. وقد أورد ناشرو الجريدة للمنظمة انهما تأكدا من أن مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة تلقت أوامر من السلطات بعدم طباعة الأيام ، كما أوضحا أنهما حاولا إقناع المؤسسة بالطبع بعد حصولهما على أمر قضائى عاجل بالزام مؤسسة ١٤ اكتوبر بطباعة الأيام " بحسب القانون والعادة ، الا ان المؤسسة رفضت تنفيذ أمر القضاء ..

ولم تقتصر الاجراءات التقييدية على منع طباعة الصحيفة ، بل قام فى يوم ١٠ يناير/كانون الثانى مجهولان - ذكر انهما من رجال الأمن - باختطاف كل من د. أبو بكر السقاف ، ود. زين السقاف أثناء خروجهما من منزل رئيس تحرير صحيفة الأيام فى منطقة حدة، من قبل سيارتين احداهما حاملة جنود تدل ملابسهم على انهم تابعين للأمن المركزى ، وتم اقتيادهما بالقوة الى منطقة خالية خارج المنطقة السكنية ، وضربهما ضرباً مبرحاً أفضى الى اصابة د. أبو بكر بجروح وكدمات فى رأسه ومختلف اجزاء جسمه ، وكسر يد د. زين . ويرتبط ذلك بقيام د. أبو بكر السقاف بنشر ثلاث مقالات فى صحيفة " الأيام " ينتقد فيها موقف الحكومة . وهو الأمر الذى أدى أيضاً الى فصله من عمله بالجامعة فى ٢٤ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٤.

ويأتى هذا الاعتداء على حرية الصحافة ضمن سياق عام من التقييد الحكومى على حرية الرأى وصور التعبير عنه والتى تمثلت أبرز مظاهره فى وقف العديد من الصحف المعارضة والأهلية ومنها الشورى والأيام على مدار الشهور الستة الماضية .. وكذلك فى التوقيف التعسفى غير القانونى لاعداد كبيرة من الصحفيين من اعمالهم ، وكذا فى الاعتقالات التعسفية والاختطاف ..

وقد اصدرت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية " بياناً " أدانت فيه الحادث ودعت كافة الهيئات والمنظمات العربية والدولية لمطالبة الحكومة اليمنية بالكشف عن الفاعلين وتقديمهم للمحاكمة .. كما ناشدت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات اليمنية باجراء تحقيق حول ظروف الحادث ومساءلة مرتكبيه ، إتساقاً مع الدستور والقانون وضمانات حقوق الانسان التى كفلها الالتزام بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه اليمن .

.. واحتجاز مواطن بمقر الأمن السياسى

تلقت المنظمة شكوى بشأن السيد أمين احمد قاسم المحتجز بمقر الأمن السياسى منذ ١٩٩٤/١٢/٣ .

تفيد الشكوى أن السلطات قد ألقت القبض على السيد قاسم بدعوى استثمار اموال تخص الحزب الاشتراكى اليمنى ، وقامت

بمنع اسرته من زيارته ، وعدم احالته للقضاء أو نقله الى احد السجون التى حددها قانون تنظيم السجون . وزعمت الشكوى ان السلطات قامت بتعذيب السيد قاسم ومعاملته بشكل غير انسانى ..

وقد خاطبت المنظمة السلطات اليمنية بشأنه وطالبت بسرعة الافراج عنه أو تقديمه الى محاكمة عاجلة وعادلة اذا كانت هناك تهم محددة منسوبة اليه ، بمراعاة الضمانات المرعية دولياً اتساقاً مع الدستور اليمنى وتعهدات الحكومة المنبثقة عن انضمام اليمن للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

الجزائر :

اعتقال الصحفى محمد زعس واثنين من ابنائه

تلقت المنظمة فى منتصف يناير/كانون الثانى " شكوى " باعتقال الاستاذ محمد زعس (٤٦ سنة) الصحفى بمكتب وكالة الأنباء الايطالية " أنسا " مع اثنين من ابنائه ، من منزله بالعاصمة الجزائرية يوم ١٤ يناير /كانون الثانى ١٩٩٥ .

وطبقاً لرواية زوجته فان القوات الخاصة بمكافحة " الارهاب " حضرت الى منزله الساعة الواحدة فجراً وطرقوا الباب ، وعندما فتح الصحفى محمد زعس الباب ، اقتحموا المنزل واحتجزوا زوجته فى احدى حجرات المنزل ثم اعتقلوا الأب وابنيه ندما عجزوا عن القبض على ابنه الثالث " منير " المتهم بالتعاون مع الجماعات الاسلامية .

وقد خاطبت المنظمة رئيس لامرصد الوطنى لحقوق الانسان بالجزائر بشأن حالة المذكورة للتدخل لدى السلطات المعنية لاطلاق سراح الصحفى محمد زعس باعتبار اعتقاله بمثابة اعتداء على الحق فى الحرية والأمان الشخصى وتجاوزاً لمبدأ شخصية الجريمة والعقوبة وشكلاً من اشكال " العقاب الجماعى .

المغرب :

منع مواطن مغربى من العودة للبلاد

تلقت المنظمة " شكوى " تفيد قيام السلطات القنصلية المغربية ببغداد بالامتناع عن تسليم المواطن المغربى أمزيان محمد الحاج سلام ، بطاقته الوطنية وجواز سفر ليتمكن من العودة للبلاد تطبيقاً لقرر العفو العام الذى أصدره الملك الحسن الثانى فى ٨ يوليو/تموز ١٩٩٤ .

والمواطن المذكور من مواليد سنة ١٩٢٥ ببنى بوخالف (منطقة الحسيمة) وهو لاجىء سياسى بالعراق منذ العام ١٩٥٨ ، ويعانى من عدة أمراض بسبب الشيخوخة .

وقد وجهت الجمعية العربية لحقوق الانسان بفرنسا ، وجمعية الدفاع عن حقوق الانسان فى المغرب طلب " تدخل مستعجل " للسيد عمر عزيمان الوزير المكلف بحقوق الانسان للتدخل لدى السلطات المعنية لتمكين المواطن المذكور من الحصول على الأوراق الادارية اللازمة لعودته الى وطنه .

كما دعت المنظمة العربية لحقوق الانسان أيضاً السيد الوزير عزيمان للتدخل بالسماح له بالعودة الى وطنه والعيش بين أهله وذويه اتساقاً مع حقوقه القانونية واعمالاً للارادة الملكية .

البحرين :

المنظمة تطالب بايفاد بعثة تقصى حقائق

تتابع المنظمة ببالغ القلق تداعيات الاضطرابات التى وقعت فى البحرين خلال شهرى ديسمبر ويناير (كانون الأول وكانون الثانى) الماضيين ، وأسفرت عن سقوط قتلى وعشرات من الجرحى والمصابيين واعتقال مئات من الأفراد . فرغم ان السلطات أفرجت تدريجياً عن بضعة مئات من الأفراد ، فما زال يوجد عدد غير محدد من الأفراد رهن الاحتجاز ولم يعرضوا على اى جهة قضائية ولم يقدموا لمحاكمة وترد العديد من التقارير عن استمرار تعرضهم لسوء المعاملة ، وتعرض بعضهم للتعذيب .

كما يثير قلق المنظمة قيام السلطات بابعاد مجموعة من المواطنين خارج البلاد بينهم الشيخ على سلمان ، والشيخ حيدر الستري ، والشيخ حمزة الديرى اللذين ابعدوا الى المملكة المتحدة ، والسيد عادل الشعلة الذى ابعد الى ايران ، بعد اتهامهم جميعاً بالتحريض على احداث الشغب الأخيرة ، وذلك بالمخالفة لاحكام الدستور والقانون والمعايير الدولية ، وقد أوردت التقارير ان السلطات تسعى لدى المملكة المتحدة لعدم منح الشيوخ الثلاثة حق اللجوء السياسى وتقييد نشاطهم هنالك .

كذلك تجاهلت السلطات النداءات المختلفة بشأن التحقيق فى استخدام السلطة للقوة المفرطة فى فض المظاهرات مما افضى لوقوع قتلى والعديد من الجرحى ، ووفاة ضحايا اثناء التعذيب من بينهم المواطن حسين قمبر الذى تلقت المنظمة تقرير الطبيب الشرعى بشأن وفاته ويفيد بوفاته بطريقة غير طبيعية .

وقد دعت المنظمة لاجراء تحقيق واف فى الاحداث المؤسفة التى جرت فى البلاد ، وتصفية الآثار المؤسفة التى ترتبت عليها باطلاق سراح باقى المحتجزين ، والتحقيق فى مزاعم التعذيب ، كما ناشدت السلطات السماح لها بايفاد بعثة لتقصى الحقائق.

سوريا :

المنظمة ترحب بالافراج عن دفعة جديدة من القادة السابقين وتدعو للافراج عن اخر ضحايا الاعتقال المديد .

تابعت المنظمة بارتياح قرارات الافراج عن خمسة من القادة السياسيين السابقيين بعد اعتقال دام ربع قرن خلال شهرى يناير وفبراير (كانون الثانى وشباط)، وهم السادة فوزى رضا عضو

القيادة القومية ، وقد افرج عنه فى ٨ يناير/كانون الثانى ١٩٩٥ ، ومحمد عيد عشماوى (عضو القيادة القطرية ووزير الداخلية ثم الخارجية سابقاً) وعبد الحميد مقداد (عضو القيادة القطرية) ووزير سابق وقد اطلق سراحهما فى ٣ يناير ١٩٩٥ ومحمد فياض وجلال الدين مرهج وقد اطلق سراحهما اوائل فبراير/شباط . بينما بقى رهن الاعتقال المديد مصطفى فلاح وخليل برايز اللذين تجاوز احتجازهما ٢٥ عاماً.

وقد دعت المنظمة لاستكمال تصفية كل حالات الاعتقال وبخاصة حالات الاعتقال المديد ، وتلك التى لم يواجه المحتجزون فيها باتهامات قانونية محددة ، ولم يقدموا للمحاكمة .

كذلك ناشدت المنظمة السلطات السورية للافراج عن مجموعتين آخريين من المسجونين تضم الأولى آخر معتقلين ناصريين من قادة التنظيم الناصرى وهما مروان عز الدين واحمد معتوق . وكانت محكمة أمن الدولة قد ادانتهما بتهمة نشر دعايات كاذبة ، وهى تهمة تتعلق بالرأى ..بينما اسقطت عنهما تهمة الانتماء الى تنظيم سرى بسبب سقوط التهمة بالتقادم حيث القى القبض عليهما فى شهر مارس/آذار عام ١٩٩٢ بعد مطاردة استمرت منذ عام ١٩٨٦ . وقد اعربت المنظمة عن تطلعها للافراج عنهما بسبب عدم مطابقة المحاكمة لشروط المحاكمة المنصفة وفقاً للمعايير التى صادقت عليها سوريا من خلال العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية خاصة انهما اعتقلا لما يقرب او يزيد عن المدة المحكوم بها من ناحية أخرى .

كذلك ناشدت المنظمة اطلاق سراح ١٠ من نشطاء حقوق الانسان من بينهم اكثم نعيسة ونزار نيوف ، وجميعهم اعضاء " لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان فى سوريا " وصدرت بحقهم احكام من محكمة أمن الدولة تتراوح بين خمسة وعشر سنوات ، لذات السبب المتعلق بعدم وفاء محاكمتهم لشروط المحاكمة العادلة من ناحية ، وللظروف الصحية التى يعانيها بعضهم وفى مقدمتهم السيد أكثم نعيسة المتحدث الرسمى باسم " لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان فى سوريا " من ناحية أخرى .

فلسطين :

المنظمة تناشد رئيس السلطة الفلسطينية

الغاء قرار تشكيل " محكمة أمن الدولة العليا "

أصدر السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية قراراً بتشكيل " محكمة أمن دولة عليا " بتاريخ ٧ فبراير / شباط الجارى . ويقضى القرار بأن تشكل هذه المحكمة برئاسة ضابط عظيم وعضوية أثنين من الضباط أقل درجة . وتختص المحكمة بالفصل فى الجرائم التى تمس بالأمن فى الداخل والخارج ، والخاصة بالجنايات والجنح الوارد ذكرها فى الأمر رقم ٥٥٥ لعام ١٩٥٧ ... وتتولى النيابة العامة المرافعة فى هذه القضايا . كما ينص القرار على ان تطبق محكمة أمن الدولة العليا كافة القوانين والأنظمة واللوائح والأوامر الفلسطينية المعمول بها طبقاً للمادة ٦٩ من النظام الدستورى لقطاع غزة الصادر فى ٥ مارس عام ١٩٦٢ .

وقد أصدر مركز غزة للحقوق والقانون دراسة قانونية قيمة تتناول بالنقد والتحليل قرار السلطة الفلسطينية بتشكيل محكمة أمن الدولة العليا ، بيّن فيها الآثار السلبية التى يمكن ان يخلفها هذا القرار واعتبره الأكثر خطورة ومساساً بحقوق الانسان والديمقراطية ومبدأ استقلال الجهاز القضائى منذ تسلم السلطة الفلسطينية المسئولية فى مناطق الحكم الذاتى . وفيما يلى أهم الانتقادات التى أبداها المركز:-

* ان هذا الأمر غير مؤقت وغير محدد بسقف زمنى ، مما يعنى استمراريته الى مدة غير محدودة . ويثير الاستغراب اكثر انه يستند على انظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥ حيث ان جملة هذه القوانين قديمه وقد وضعها الاستعمار وهدفها القمع والتنكيل بالحريات . كما ان الأمر رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٧ يستند على قانون العقوبات المصرى ، بينما قانون العقوبات الفلسطينى هو المطبق وليس المصرى .

جاء هذا القرار خالياً من أية أسباب مما يجعل الدوافع خلفه مجهولة تماماً . وخصوصاً اذا اخذنا فى الاعتبار ان اتفاقية القاهرة فى المادة عشرين قد وفرت الحماية القانونية والعملية لشريحة المتعاونين مع الاحتلال الاسرائيلى .

* ان محكمة امن الدولة العليا بذاتها تشكل تهديداً لاستقلال القضاء وحقوق الانسان ، فان المادة ٦٩ من النظام الدستورى لقطاع غزة تقر وبصورة صريحة غير قابلة للتأويل استمرارية العمل بقانون الطوارىء لعام ١٩٤٥ . وهو القانون الأكثر نجاعة من وجهة نظر الاحتلال العسكرى الاسرائيلى كأساس فى المحاكم العسكرية ، وهو غنى عن الشرح والتعريف لكل من له صله بالنشاط والعمل القانونى وكذلك من تعرضوا لاحكامه وكانوا من ضحاياه ، وللتذكير فقط نشير الى تناوله قضايا مثل الابعاد والاعتقال الادارى وحرية التعبير والاحتجاج .

وقد ناشد مركز غزة رئيس السلطة الفلسطينية بأن يعمل على اعادة النظر فى قرار تشكيل محكمة أمن الدولة العليا وأن يعمل على الغاؤه . كما طالبت كافة الفعاليات القانونية والمجتمعية والنقابية وكافة مؤسسات حقوق الانسان بالعمل على تجنيد كل طاقاتهم بهدف اقناع السلطة الفلسطينية بالعدول عن هذا القرار . لكن جاء رد فعل السلطة الفلسطينية عكسياً ، اذ اعتقلت اجهزة الأمن الفلسطينية السيد راجى الصورانى مدير المركزلمدة ١٦ ساعة ، خضع خلالها - حسب ما اوردته المصادر - لتحقيقات مطولة تعرض اثناءها لصور شتى من التهديدات والايذاء المعنوى .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تعتقد ان مواجهة الظروف الصعبة التى تمر بها السلطة الفلسطينية لايبرر اللجوء الى اجراءات قضائية استثنائية تهدد الحقوق والحريات الاساسية ومبدأ استقلال القضاء تناشد المنظمة رئيس السلطة الفلسطينية بالغاء " محكمة أمن الدولة العليا " التى تعد صورة من صور القضاء الاستثنائى المحظور دولياً ، لما تنطوى عليه من اهدار للضمانات الاساسية للمحاكمة العادلة المنصفة الواردة فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

بقية المنشور ص ١٦

المنظمة تثير قضية..

(بقية المنشور ص ١٦)

ونتيجة لهذه الاوضاع فقد استشهد ١٤ أسيراً فى المعتقل منذ انشائه أوائل عام ١٩٨٥ ، وكان آخرهم الأسير هيثم فؤاد دباجة الذى توفى بالمعتقل يوم ١٩٩٥/١/١٦ بعد مرور عشر سنوات على اعتقاله من دون ان تقوم سلطات الاحتلال بالتحقيق فى أسباب الوفاة.وتعرض ممثل المنظمة لقضية الاسرى المختطفين من الاراضى اللبنانية الذين يبلغ عددهم ٤٢ أسيراً ومحاكمتهم واصدار احكام جائرة بحقهم . وأوضح ان عملية خطفهم من الاراضى اللبنانية ومحاكمتهم مخالفة لمعاهدة جنيف الرابعة بشأن الأسرى . كما شرح أيضاً ما يعانيه هؤلاء المحتجزون فى سجون نفحة وعسقلان وبئر السبع من أوضاع صحية ونفسية صعبة . ومنهم من انتهت مدة محكوميته ولكن لم تفرج عنه اسرائيل واستمرت فى احتجازه ادارياً من غير أى مبرر قانونى.

وقدم ممثل المنظمة فى ختام مداخلته ، خمسة مطالب تشمل ايفاد لجنة دولية الى سجن الخيام والتحقيق فى أسباب وفاة الأسرى ، والافراج عن المرضى والاحداث وكبار السن ، والفتيات ، وفتح ابواب المعتقل أمام الصليب الاحمر والمنظمات الانسانية ، واعتبار الاتفاق الذى اعلن فى ١٩٩٥/١/٣٠ والذى يسمح لعائلات الرهائن بزيارة اولادهم فى سجن الخيام ناقص ودون الحد الادنى المطلوب انسانياً ، والافراج عن الأسرى الذين انتهت مدة أحكامهم فى سجن بئر السبع والاطلاق الفورى للمواطنين الستة وكافة الرهائن اللبنانية فى السجون الاسرائيلية .

المعهد العربى لحقوق الإنسان ..

(بقية المنشور ص ١٦)

شارك فى الندوة ممثلوا المنظمات المؤسسة للمعهد : المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية لحقوق الانسان ، ولفيف من الخبراء العرب والاجانب فى مجالات البحث العلمى والتدريب والتوثيق والاعلام والنشر فى مجال حقوق الانسان ، وهى القطاعات الاربعة التى يرتكز عليها عمل المعهد ، وممثلوا المنظمات التمويلية . ومثل المنظمة فى هذه الورشة كل من الاستاذ محمد فائق الأمين العام ومحسن عوض مساعد الأمين العام .

فرع المنظمة المملكة المتحدة ..

(بقية المنشور ص ١٦)

ونخبة من المثقفين والمؤازرين لحقوق الانسان .افتتحت الاستاذة سناء الحيورى الامسية ورحبت بالحاضرين وقدم السيد غابر العلوى تقريرات نشاط المنظمة خلال العام ١٩٩٤. كما قدم السيد محمد مخلوف عرضاً لفيلم (اسمى بشر) الذى يتحدث عن اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا وتعتزم المنظمة بالمملكة المتحدة تقديم عدة عروض للفيلم فى عدد من البلدان .

هذا وتعد المنظمة ايضاً لعقد ملتقى يتعلق بالمرأة فى الفترة من ٢٥ - ٢٦ مارس/آذار المقبل . ومن المتوقع أن تناقش خلاله عدة محاور منها موقع المرأة فى العالم العربى ، ووضعها القانونى للمرأة العربية ، المرأة والمجتمع المدنى ، المرأة والحضارة ...

وتشارك فى مؤتمر ..(بقية المنشور ص ١٦)

وقد جاءت هذه المشاركة استمراراً لمشاركة المنظمة فى المؤتمر السابق حول الموضوع نفسه فى ابريل/نيسان ١٩٩٤ . وقد أوضحت مراسلات الجهة الداعية باسم اليونسكو ، وهى مركز اليونسكو بكتالونيا ان المؤتمر سيعمل على اصدار تصريح عن " دور الدين فى ازدهار ثقافة السلام " وكانت مساهمة المنظمة السابقة والتى مثلها ايضاً د. الدجانى قد حققت تفاعلاً ايجابياً مع الجهة الداعية والمشاركين وهم نخبة من علماء الأديان المختلفة الناشطين فى مجال حقوق الانسان .

تميز الملتقى بحيويته وحسن تنظيمه وشارك فيه حوالى الستين جلهم ممن حضر المؤتمر السابق. وقد تحقق اسهام المنظمة من خلال عدة مداخلات للدكتور الدجانى كان ابرزها تلك التى حدثت عند مناقشة " عوامل ثقافة السلام فى الاديان " وتضمنت رداً غير مباشر على " خطاب حرب " القاه رئيس رابايات الأشكنازيم الاسرائيلى . وشارك د. الدجانى فى لجنة الصياغة وجميع المناسبات المرتبطة بالمؤتمر بشكل اتاح التعريف بمنظمتنا وقضايانا.

من اخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تثير قضية المعتقلين اللبنانين فى معتقلات الجنوب والسجون الاسرائيلية أمام لجنة حقوق الانسان

حذرت المنظمة العربية لحقوق الانسان بأنه ما لم تبادر لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة الى معالجة قضية اللبنانين المعتقلين فى معتقلات الجنوب والسجون الاسرائيلية ، فإن الموت يهدد مصر ٣٠٠ أسير وأسيرة فى معتقل الخيام و٤٢ أسيراً فى سجون اسرائيل محتجزين فى ظل أوضاع مخالفة للقوانين الدولية .

وذكر الاستاذ محمد صفا الذى مثل المنظمة فى اجتماعات لجنة حقوق الانسان ان معتقل الخيام لا مثيل له فى العالم ، فهو سجن مغلق ، خارج أى اطار قانونى ، يفتقر الى ادنى الشروط الانسانية والصحية ، وتشرف اسرائيل على المعتقل كونها الدولة المحتلة لجنوب لبنان ويقوم ضباط المخابرات الاسرائيلية والمتعاملين من جيش لحد بادارة شئون المعتقل واستجواب المعتقلين وتعذيبهم . وتمنع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية منظمة انسانية من الدخول الى المعتقل رغم الطلبات التى قدمت للاطلاع على أوضاع المعتقلين . (التتمة ص١٥)

المعهد العربى لحقوق الانسان ينظم " ورشة تفكير " حول التصور الاستراتيجى لخطة عمله

فى تجربة تستحق التقدير نظم المعهد العربى لحقوق الانسان ورشة تفكير فى تونس خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ يناير/كانون ثان ١٩٩٥ ، للتشاور والتدارس حول تجربة المعهد بايجابياتها وسلبياتها، ومناقشة مشروع التصور الاستراتيجى لخطة عمل المعهد فى السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩ ، من اجل ان تصبح هذه الخطة اكثر استجابة لمتطلبات حركة حقوق الانسان على المستويين العربى والدولى . كما هدفت " الورشة " الى تشريك المؤسسات التمويلية العربية والدولية الداعمة للمعهد لاطلاعها على البرامج المستقبلية لتحقيق علاقات مشاركة مبنية على الوضوح والاحترام المتبادل لخصوصيات واستقلالية كل طرف .(التتمة ص١٥)

فرع المنظمة بالمملكة المتحدة ينظم أمسية ثقافية

نظم فرع المنظمة بالمملكة المتحدة امسية ثقافية بمناسبة مرور عام على انعقاد المؤتمر الثامن للمنظمة فى ١٩٩٥/٢/١١ . وقد شارك فيها عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية (التتمة ص ١٥)

المنظمة المصرية ترد على الحملة الاعلامية التى استهدفتها

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان يوم ١٦ فبراير/ شباط الجارى " بياناً " للرد على الحملة الاعلامية المتصاعدة التى شاركت فيها اطراف رسمية فى مقدمتها وزارة الداخلية، وتضمنت انتقادات حادة للمنظمة توجت بحديث مطول للسيد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية الى صحيفة الحياة فى ١٠ فبراير/ شباط واتخذ فيه من الهجوم على تقرير الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان فى مصر ، وتقرير مراقبة حقوق الانسان حول احتجاز الرهائن فى مصر مدخلاً للهجوم على المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، بدعوى قيامها بمد بعض المنظمات الدولية بالمعلومات التى تسىء الى سمعة مصر .

وقد أوضح البيان ان المنظمة حريصة على الحفاظ على سمعة مصر لدى المجتمع الدولى وتعتقد ان شيوع الانتهاكات يقتضى من كافة الاطراف كشف الانتهاكات والتحقيق فيها لاالتغاضى عنها. وانه بموجب المواثيق الدولية لحقوق الانسان التى صادقت عليها الحكومة المصرية ، لم تعد وضعية حقوق الانسان " شأناً داخلياً " .

اضاف بيان المنظمة ان التقاليد المعتمدة بالمنظمة تقضى بعدم نشر اى معلومات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان قبل التحقق منها ومخاطبة السلطات ، وبخاصة وزير الداخلية والنائب العام للحصول على رد رسمى يؤكد صحة أو زيف هذه المعلومات . وان النظام الداخلى للمنظمة ينص على انها تعمل ضد انتهاكات حقوق الانسان ايا كان مصدرها سواء من السلطات الحكومية أو من اطراف غير حكومية . وان المنظمة لاتقايض مبادىء حقوق الانسان ومواقفها المتسقة مع هذه المبادىء لحساب أى دعم أو تمويل خارجى .

وأخيراً أكد البيان على عزم المنظمة على مواصلة دورها فى التصدى لكافة انتهاكات حقوق الانسان .

.. وتشارك فى مؤتمر اسهام الاديان فى ثقافة السلام

شاركت المنظمة فى مؤتمر " اسهام الأديان فى ثقافة السلام " الذى عقد ببرشلونة بين يومى ١٢ ، ١٩٩٤/١٢/١٨ بدعوة من منظمة اليونسكو . ومثلها د. احمد صدقى الدجانى عضو اللجنة التنفيذية وأمين الصندوق .

المنظمة العربية لحقوق الانسان ❑ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة • المقر الرئيسى: ١٧ ميدان أسوان، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية • منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقيا: بسيومان - مصر• فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢ ❑ مكتب المنظمة بجنيف: P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 ❑ رئيس المنظمة: أديب الجادر، الأمين العام: محمد فائق• الاشتراكات السنوية للعضوية: الكويت ١٠ دينار كويتى، الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٢٥ جنيه مصرى، المغرب ١٠٠ درهم مغربى، تونس ١٠ دينار تونسى، بقية الأقطار ٢٥ دولار• تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بإسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود - جنيف٢٠١٧٣٠٨ Arab Bank Ltd. Switzerland. Account أو البنك الوطنى المصرى - فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥ - Alwatany Bank of Egypt/Sarwat, Account 581835